في إطار اهتمامها المتنامي بتوسيع دائرة الوعي بالقضايا السكانية وإنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات

الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تصدر سلسلة من الإصدارات الجديدة

د. أحمد علي بورجي أمين عام المجلس الوطني للسكان لـ (14 أكتوبر):

اليمن يعاني من انعدام التوازن بين السكان والموارد المتاحة

أصدرت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان خلال الأيام الماضية عدداً من الإصدارات الجديدة والتي كان أبرزها دليل إدماج الأهداف السكانية في خطط التنمية، دليل المراقبة والتقييم للأنشطة السكانية مركزياً على مستوى المحافظات، كتيبات السكان والتنمية وتحديات المستقبل لمحافظتي حجة والحديدة كل على حده.

وأوضح الدكتور/ أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان أن هذه الإصدارات الجديدة وغيرها من التي سبق إصدارها في نهاية العام الماضي 2009م التي تمثلت في دليل العاملين في مجال التوعية السكانية، دليل الأسرة في مجال الصحة الإنجابية، كتيب سكان اليمن في أرقام والتي ستصدر لاحقاً وفي طليعتها كتاب السكان وتحديات المستقبل (الرابد)، دراسة تحليل الوضع السكاني بعد 15 عاماً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، دراسة الاسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية 2005م – 2025م التي يجري تنفيذها بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، وغيرها من الإصدارات الأخرى تأتي في إطار الاهتمام المتنامي للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في توسيع دائرة الوعي بالقضايا السكانية التي تستهدف أكثر من فئة وكذا الجهات المعنية وذات العلاقة بهذا المجال، إضافة إلى عكس نتائج وتوصيات المؤتمر الوطني الرابع للسياسات السكانية بضرورة توفير المعلومات والمعارف المتعلقة بمختلف القضايا السكانية التي ركزت عليها السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها بما يؤدي إلى تحقيق أهدافها المرسومة.

■ د. أحمد علي بورجي

لقاء/ بشير الحزمي

وقال إن هذه الإصدارات ستساعد بشكل مباشر وغير مباشر في عملية إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات السكانية إلى جانب توثيق وتوصيل المعلومات السكانية والمستجدات الحديثة التي حصلت في مجال العمل السكاني والتوعوي.

وأشار إلى أن بلادنا تواجه تحديات سكانية كبيرة ناجمة عن انعدام التوازن بين السكان حجماً وتركيباً وتوزيعاً وبين الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة الأمر الذي يؤدي إلى العديد من الاختلالات والإخفاقات التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولفت إلى أن العقدان الأخيران من القرن الماضي قد شهدا تحولات ديموغرافية غير مسبوقة تمثلت في زيادات كبيرة في أعداد السكان وبمعدل نمو سنوي بلغ 3.00 ٪ حيث ارتفع عدد السكان من 14.6 مليون نسمة في عام 1994م ليصل إلى 19.7 مليون نسمة في عام 2004م وبزيادة قدرها 5.1 مليون نسمة خلال فترة زمنية لم تتجاوز عشر سنوات، ويتوقع وفقاً لهذه التحولات أن يتضاعف حجم السكان خلال فترة 23 سنة وبزيادة قد تصل مليون شخص في العام الواحد ما يترتب على ذلك حدوث تداعيات سلبية على نوعية الحياة ومستويات الفقر بين أوساط السكان بالإضافة إلى اتساع متطلباته كماً ونوعاً.

وأكد الاهتمام الكبير الذي توليه الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بمسألة متابعة القضايا السكانية والسياسية الوطنية للسكان بهدف الوصول إلى تحقيق أهدافها، وسعيها في إطار مهامها إلى تطوير العمل السكاني والارتقاء به مركزياً وعلى مستوى المحافظات.

وأشار أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان قامت بإعداد أدلة إرشادية في الجوانب التخطيطية والمتابعة والتقييم للعمل السكاني من اجل تمكين الجهات العاملة في تنفيذ الأنشطة والبرامج السكانية من رفع تقارير دورية منتظمة إلى المجلس الوطني للسكان للوقوف أمام المستجدات والتحديات السكانية أولاً بأول لاتخاذ اللازم بشأنها.

وألمح إلى إعداد دليل لعملية إدماج القضايا والأهداف السكانية في الخطط القطاعية والمحلية سيساعد المخططين والمهتمين على كيفية إدماج الأهداف السكانية في خطط وبرامج الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني الحكومية وغير الحكومية وتزويدهم بمهارات وتقنيات الإدماج بحيث يشمل الدمج عند التخطيط الأخذ بعين الاعتبار عملية التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة والمتوقعة في آن واحد وآليات التنفيذ والمراقبة والتقييم والارتكاز على قواعد للبيانات المطلوبة لكل جهة وذلك بالتنسيق والتواصل المستمر مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على المستويين المركزي والمحلي.

وقال من أجل أن يكتمل العمل التخطيطي للعمل السكاني بالمتابعة والتقييم فقد حرصت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على إعداد دليل للمتابعة والتقييم ليستعان به في عملية مراقبة وتقييم الأنشطة السكانية مركزياً وعلى مستوى المحافظات، حيث وسيساعد هذا الدليل المخططين والمهتمين على كيفية متابعة الأهداف السكانية والأنشطة السكانية وتقييمها في خطط وبرامج الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني الحكومية وغير الحكومية وتزويدهم بمهارات وتقنيات المراقبة والتقييم المرتكزة على قواعد البيانات المطلوبة لكل جهة وذلك بالتنسيق والتواصل المستمر مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان.

وأضاف أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان قد أعدت دراسة خاصة بالسكان وتحديت المستقبل وذلك على مستوى الجمهورية وعدداً من المحافظات وذلك بغرض توضيح تأثير النمو السكاني على القطاعات التنموية المختلفة كالصحة والتعليم والوضع الاقتصادي وموارد الطاقة والقوى العاملة وغيرها من القطاعات التي تتأثر بالنمو السكاني حيث تتناول هذه الدراسة تأثير النمو السكاني في ظل ثلاث افتراضات رئيسية أولها أن تضل الخصوبة كما هي عليه في الوضع الحالي بدون تغيير حتى نهاية فترة الدراسة، وثانيها انخفاض الخصوبة وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، وثالثها انخفاض الخصوبة وفقاً لأهداف السياسة الوطنية للسكان.

وأوضح أن إصدار هذه الدراسة على مستوى عدد من المحافظات هو بغرض إيضاح المؤشرات الخاصة بكل محافظة لكي تتضح الرؤية لجميع العاملين في التخطيط في مختلف القطاعات والعمل معاً من أجل تخفيض معدلات الخصوبة المرتفعة وصولاً إلى تخفيض معدل النمو السكاني العالي الذي نعاني منه في بلادنا.

وأعرب عن أمله في تعاون جميع العاملين والشركاء في مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان.

وتمنى أن تحقق هذه الإصدارات من الأدلة والدراسات الجديدة الفائدة المرجوة وأن تساهم في إيضاح خطورة المشكلة السكانية بغرض إيجاد الحلول من أجل مواجهتها والتصدي لها في ظل الاهتمام المتواصل من قبل القيادة السياسية والحكومة للتصدي لهذه المشكلة وتطوير العمل السكاني على المستوى المركزي والمحافظات.

إعداد الأدلة الإرشادية والدراسات السكانية سيساهم في تطوير العمل السكاني وإيضاح المشكلة السكانية

■ جانب من فعاليات الدورة

مفكرة سكانية

تأثير الحروب والكوارث على الخصائص السكانية

د.فهد محمود الصبري

تأثير الحرب واضح وجلي على الخصائص السكانية ويحدث تغيرات كبيرة جداً من خلال تغير المؤشرات السكانية في منطقة الصراع ولا يكون هذا التأثير مقصوراً على وقت الحرب واثنائه لكنه يتعدى ذلك إلى فترات ما بعد الحرب بسنوات كثيرة وتقع أعباؤها على التنمية بشكل كبير حيث يرتفع معدل الوفيات في منطقة الحرب والتي تؤثر تأثيرا مباشرا في تلك الخصائص حيث ترتفع الوفيات في كل الفئات العمرية وتكون مرتفعة بشكل أكبر في أوساط البالغين المشتركين في القتال وفي أوساط الأطفال نتيجة لظروف الحرب وهذا التغير يؤثر بشكل كبير حتى على الأجيال القادمة ما يعيق كثيراً من التنمية في منطقة الحرب وهذا ما يحدث الآن في صعدة اليمنية بتشابه أثر الوفيات على كل الأعمار وكذلك على كلا النوعين (ذكوراً وإناثاً).

إن كل المجموعات العمرية تتأثر بارتفاع معدلات الوفيات على الرغم من أن بعض هذه المجموعات يتأثر أكثر من الآخر.

كذلك فإن تحسن معدلات الوفيات سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات بين كل الوفيات العمرية.

وعندما تحدث المجاعات،أو الأوبئة،ترتفع معدلات الوفيات بين كافة الفئات العمرية بصفة خاصة من صغار السن وكبار السن.

وكذلك تزداد ظاهرة الهجرة الداخلية إلى المحافظات (النزوح) والتي بدورها تؤثر في التركيبة العمرية لمحافظة صعدة منطقة الحرب والتركيبة السكانية للمحافظات المستقبلة للنازحين حيث تقل أعداد الفئات العمرية المختلفة في منطقة الحرب وتزيد بشكل غير منتظم في المناطق التي نزح إليها السكان وهذه الزيادة غير المنتظمة تلقى بأعباء كبيرة على تلك المحافظات وعلى خططها التنموية والخدمية لهذا يعتبر تأثير الحرب على السكان غير المقصور على منطقة الحرب فقط بل يتعداها إلى المناطق الأخرى.

إضافة إلى التأثير على الصحة الإنجابية التي تؤثر بشكل مباشر على المؤشرات السكانية في منطقة الحرب حيث تزداد وفيات الأمهات بسبب ضعف أو انعدام خدمات الولادة أو رعاية الحمل وما بعد الولادة وزيادة وفيات الأطفال أقل من سنة والأطفال ما دون خمس سنوات وانخفاض نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وكل هذه المؤشرات يظهر تأثيرها بوضوح بعد فترة وينعكس على التنمية في المحافظة والدولة بشكل عام.

في استطلاع شمل عدداً من الإعلاميين عن دور الإعلام في مكافحته

ضرورة نشر الوعي المجتمعي بأهمية دمج المتعايشين مع مرضى الإيدز بالمجتمع

أكد عدد من الإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام أهمية الدور الذي يؤديه الإعلام في مكافحة الايدز وإزالة الوصمة والتمييز ضد المتعايشين معه وضرورة إدماجهم في المجتمع ، وقالوا في استطلاع أجرته صحيفة (14 أكتوبر) إن على الإعلام أن يتعامل مع هذا المرض بشكل ايجابي ومسؤول من خلال نشر المفاهيم والمعلومات الصحيحة وتصحيح المعتقدات والأفكار الخاطئة لدى المجتمع حول هذا المرض .. فالي التفاصيل:

استطلاع/ بشير

الأخ / محمد عبدالرحمن مطهر – المنسق العام للبرنامج العام للإعلام والاتصال السكاني بوزارة الإعلام قال: إن الإعلام يلعب دوراً كبيراً في الحد من انتشار الايدز وتخفيف الوصمة المجتمعية تجاه المصابين وذلك من خلال نشر الوعي والتعريف بطرق الإصابة والوقاية من هذا الفيروس أو من خلال مناصرة المصابين ودمجهم في المجتمع وكل ذلك يتم من خلال وسائل الإعلام الجماهيري.

المحور الرئيسي في التوعية

أما الأخ / عبدالرحمن الشميري – المنسق الإعلامي لوحدة الايدز بالمجلس الوطني للسكان فقد تحدث من جانبه وقال : يشكل الإعلام المحور الرئيسي في عملية التوعية بشتى مجالاتها وذلك لسرعة انتشار الكلمة والمعلومة في أوساط المجتمع لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الايدز ، هذا المرض الصامت الذي ينتشر بسرعة فائقة في المجتمع بصورة صامتة ، فهناك فقدان للمعلومة الصحيحة لدى الكثيرين ومفاهيم خاطئة اكتسبها الكثيرون نظراً للثقافة المجتمعية السائدة والتقليدية التي تربط الايدز بالجنس وبالتالي ينعكس ذلك على المصابين بصورة سلبية من خلال النظرة المجتمعية تجاه المصابين والوصمة التي تحقر المصاب به وتشكك بأخلاقه وتعزله بصورة كبيرة عن المجتمع المحيط به وهذا بالطبع يعطي نتائج غير موفقة ربما ينتقم هذا المصاب من المجتمع ويقوم بنشر الفيروس بطريقة أو بأخرى.

فمن اجل مكافحة هذا الفيروس والحد من انتشاره وحماية مجتمعنا وأسرنا من الوقوع في براثين هذا المرض يكون من الواجب توسيع دائرة المعرفة بخطورة هذا المرض وكيفية انتقال الفيروس.

الإنصاف في الطرح

من جهتها تقول الأخت / هناء الوجيه – محررة صفحة المرأة في صحيفة 26 سبتمبر فتقول : للإعلامي دور كبير في التوعية بمرض الايدز وذلك متى ما توفرت المعلومات الصحيحة خصوصاً وان الكثيرين لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن المرض والوقاية منه ، لذا يجب علينا نحن الإعلاميين عكس رسائل ايجابية وتقديم معلومات صحفية موثقة من الجهات ذات الاختصاص بعيداً عن الاجتهاد الشخصي في إصدار المعلومات والأحكام.

وإزالة الوصمة بحاجة إلى تكاتف الجميع وذلك من خلال رفع الوعي عن أسباب انتقال المرض الوقاية عليها لحالة ما ولأن الإعلام هو من خلق حالة الوحم في بداية تعريفه للإيدز فينبغي عليه الآن مرة أخرى تصحيحها ووضعها في سياقها المضبوط والمنطقي لتخفيف الحالة وإزالة الوصمة وتعريف المرض بصورة أوضح ولتقبل المتعايشين والتعامل معهم بصورة أجمل وإنصافهم على أقل تقدير.

■ منتهى سلطان

■ هناء الوجيه

■ عبدالرحمن الشميري

■ محمد مطهر

■ امين عبدالله

■ افهام ابراهيم

■ محمد الزعيم

صحيفة الميثاق : يبدأ دور الإعلام في مواجهة الايدز ويكون فعال حين يكون الشخص الإعلامي نفسه مدركاً تماماً لهذا المرض ومسبباته وطرق الوقاية منه وبذلك يستطيع تقديم الرسائل الإعلامية الايجابية التي تسهم في مواجهة المرض وتقديم توعية كاملة للوقاية منه دون ظلم للفئة المتعايشة مع الايدز من خلال هذه الرسائل الإعلامية لابد ايضاً أن يكون هناك إنصاف في الطرح بحيث لا يظلم الأشخاص الذين هم مجرد ضحايا لهذا المرض وبذلك يسهم الإعلام في إزالة الوصمة والتميز ضد المتعايشين.

تقديم المعلومات الصحيحة

أما الأخت / منتهى سلطان- محررة شؤون المرأة في صحيفة 26 سبتمبر فتقول : للإعلام دور كبير في التوعية بمرض الايدز وذلك متى ما توفرت المعلومات الصحيحة خصوصاً وان الكثيرين لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن المرض والوقاية منه وتقديم رسائل توعوية إعلامية عن المتعايشين مع المرض من خلال تقديم خدمات إعلامية والدعم النفسي والمعنوي للمتعايشين الجدد، والتعامل الإيجابي معهم لجعلهم قادرين على العطاء، وذلك لمساعدة الحالات المخفية من الظهور وتلقي العلاج بدلاً من الموت نتيجة للوهم والصمت.

دور رائد

ويقول الدكتور/ محمد أياد الزعيم من مجلة (أبجديات) أن الإعلام له دور رائد جداً باعتباره أحد الدوائر الثلاث التي تقود المجتمع وهو من القيادات التي لابد أن تمد جسوراً

مسؤولية كبيرة

أما الأخت/ إفهام إبراهيم عبده - منسقة برنامجي الإعلام والاتصال السكاني والمرأة والطفل في قناة يمانية بعدن فتقول: تقع على الإعلاميين مسؤولية كبيرة في أن يقدموا الإرشادات والتوعية الصحية للناس بأن مرض الإيدز ليس بالمرض الذي كنا نعتقده سابقاً، وضرورة العزل بالنسبة لمريض الإيدز، بل هو مرض ينتقل من شخص مصاب إلى آخر سليم عبر طرق معينة والتعايش مع المصابين ليس فيه خطر إذا ما أخذنا الوقاية والحذر من الطرق التي ينتقل بها.

وعلينا أن نتعامل مع المتعايشين مع الايدز بكل حب واحترام وانسانية وأن لا نتعامل معهم بوصم وتميز حتى يستطيعوا أن يتعايشوا معنا في هذا المجتمع لأنه إذا تخوفنا من المتعايش مع الإيدز ونبذناهم من المجتمع وتهربنا منهم فإنه سيكون له رد فعل سلبي وقد يكون خطيراً على المجتمع وقد يقوم بأعمال انتقامية نتيجة لنبذه لذا فإننا نقول أن مرض الايدز لا ينتقل فقط عبر الاتصال الجنسي بل هناك مرضى أصيبوا بالمرض بطرق أخرى ومنهم أطفال لا ذنب لهم فيما أصيبوا به.

تصحيح المفاهيم الخاطئة

ويقول الأخ/ أمين عبدالله إبراهيم - مدير إدارة الإعلام بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان: لاشك من أن للإعلاميين دوراً مهماً وكبيراً جداً ليس في نشر وتعزيز الوعي المجتمعي حول هذا المرض ومخاطره وأسباب وطرق انتقاله وانتشاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته فحسب بل في توضيح وتصحيح الكثير من المفاهيم والمعتقدات والأفكار الخاطئة والمعارف والمعلومات القاصرة والمغلوطة لدى معظم أفراد وشرائح المجتمع حول العديد من المسائل والقضايا المرتبطة بمرض الإيدز والمتعايشين معه، والتي أرى أنها قضايا هامة وحساسة وجوهرية في الوقت نفسه فيجب التركيز عليها وتسليط الضوء أكثر حولها من قبل الإعلاميين أثناء قيامهم بكتابة وإعداد ونشر وبث رسائلهم التوعوية في هذا الجانب ومن أهم وابرز تلك القضايا أن الإيدز هو مرض كمثله من الأمراض الأخرى التي تصيب الإنسان كالسكري والكبد والسل والسرطان وغيرها من الأمراض الأخرى التي يمكن أن يتعايش معها المريض لفترات زمنية، وأن فيروس الإيدز لا ينتقل فقط عن طريق الممارسات الجنسية سواء كانت خاطئة (غير شرعية) أو شرعية، وبالتالي فإن أي شخص قد يكون معرض للإصابة بالإيدز ما لم يتم أخذ الحيطة والحذر من الطرق المؤدية لانتقاله ومنها نقل دم ملوث بالفيروس أو استخدام أدوات جراحية وثاقبة للجلد ملوثة أو من أم مصابة إلى جنينها، وأن المتعايش مع الإيدز هو إنسان طبيعي له من الحقوق والواجبات مثلنا تماماً غير أنه قد ابتلى بعدوى هذا المرض وقد يكون هذا المبتلى أحد أقربائنا أو أصدقائنا أو أي فرد من المجتمع الذي نعيش فيه، الأمر الذي يحتم علينا أن نعامله معاملة إنسانية ونقف إلى جانبه ونعمل على دمجه في المجتمع ليكون عنصراً مفيداً وفاعلاً، لأنه إذا ما تم التعامل مع هذه القضايا بشكل إيجابي ومسؤول وصحيح فإن ذلك سيؤدي حتماً لتحقيق أمرين مهمين جداً أولهما حماية المجتمع من الإيدز وثانيهما إزالة الوصمة عن المتعايشين مع المرض وحماية حقوقهم.

دورة تدريبية حول الإيدز للعاملين في المجال الفندقي بأمانة العاصمة

أمانة العاصمة/ بشير الحزمي:

اختتمت نهاية الأسبوع الماضي بأمانة العاصمة دورة تدريبية للعاملين في المجال الفندقي من مختلف مديريات أمانة العاصمة حول مكافحة الايدز التي أقامتها جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية ضمن برنامج مكافحة الإيدز الذي تنفذه الجمعية بالتعاون مع مشروع التسويق الاجتماعي لخدمات الصحة الإنجابية وبالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والسكان والبرنامج الوطني لمكافحة الايدز تحت شعار «العفة والمعرفة طريق الوقاية من الايدز».

■ الدورة التدريبية للعاملين في الفنادق بأمانة العاصمة حول الايدز

وفي ختام الدورة أكد الأستاذ/ يحيى الدبا المدير العام المساعد لشؤون التخطيط والتدريب بالجمعية ضرورة التعاون المشترك بين الجمعية وبقية قيادات المجتمع في مواجهة هذه المشكلة المرضية والتوعية بمخاطرها وطرق انتقال العدوى وكذلك طرق الوقاية منها. من جانبه أوضح الدكتور سعيد الكامل رئيس القطاع الصحي بالجمعية، إلى أن عدد حالات الإصابة بالإيدز في اليمن بلغ أكثر من 2723 حالة مسجلة حتى نهاية 2009م، الأمر الذي يفرض على الجميع التعاون للحد من انتشار العدوى بما فيهم جمعية الإصلاح. مشيراً إلى أن المجتمعات التي حاولت التغاضي عن هذه الظاهرة وصلت فيها حالات الإصابة إلى نصف عدد السكان».

من جهته أوضح الأخ/ بشير علي الفضلي مسؤول برنامج مكافحة الايدز بجمعية الإصلاح بأمانة العاصمة أن الجمعية تسعى من خلال هذه الدورات التدريبية إلى نشر التوعية بين أوساط المجتمع بمختلف شرائحه بغرض مكافحة عدوى الايدز والحد من انتشارها في أمانة العاصمة والمكلا وتصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة حول المرض والإسهام في التخفيف من الوصمة، والتمييز الذي يمارس ضد المصابين في المجتمع. فضلاً عن الترويج لمراكز المشورة والفحص الطوعي بأمانة العاصمة والمحافظات المستهدفة.

بدوره أشاد الدكتور/ أشرف بدر ممثل مشروع التسويق الاجتماعي لخدمات الصحة الإنجابية بجهود جمعية الإصلاح في مجال تقديم الخدمات الصحية. وقال إن ما دعاهم للتوسع في هذا البرنامج هو النجاح واعداً بالتوسع أكثر فأكثر في الأيام القادمة ليشمل هذا البرنامج أغلب محافظات الجمهورية. لافتاً إلى الهدف الذي يسعى إليه مشروع التسويق الاجتماعي وهو تغيير سلوك المجتمع حول قضيتين أساسيتين هما الصحة الإنجابية ومكافحة الايدز.

وكان الأخ/ أحمد الضبيبي منسق البرنامج الوطني لمكافحة الايدز قد ثمن جهود الجمعية في مجال مكافحة الايدز. وقال إنها من المنظمات الرائدة والمتميزة في المجال الصحي وتشاركهم إعداد البرامج والاستراتيجيات لمكافحة هذا المرض.